مقدمـة:

ثمة قضايا محورية تعد في الأساس جوهر التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وتُهم الدراسة الراهنة تتمثل فيما يلي:

- إن للعولمة أوجه عديدة، ولا يمكن اختزالها في نظرة أحادية سواء علي صعيد الاقتصاد والعمالة، أو علي صعيد الثقافة والهوية، وما تهتم به الباحثة وتركز عليه هو تطور العولمة كفخ قد فرض علي دول العالم الثالث ومنها مصر – تطور السياسات الاقتصادية متمثلة في سياسة الانفتاح الاقتصادي "التكيف الهيكلي"، ودواعي الخصخصة فكان سبباً حقيقياً في تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية في مصر.

- ومن ناحية أخري سعت مصر إلي عولمة سياسة التكيف الهيكلي، كأسلوب يهدف إلي التصحيحات الهيكلية لاستعادة معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي في مصر، ليست هدفاً في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لزيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، بما يؤدي إلي زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، وتفعيل قواعد العدالة الاجتماعية حتي تتفرغ الدولة لممارسة أدوارها الأساسية منها الدفاع، والأمن وإدارة السياسات التنموية الكلية، ولذا خصخصت الدولة بعض الأنشطة التي تعود ملكيتها للدولة بناء علي توصية صندوق النقد الدولي وهيئات المعونة الأجنبية، وبنقل الملكية من القطاع العام إلي القطاع الخاص، بدعوي إصلاح الوضع الاقتصادي، وسداد ديون القطاع العام، علي حساب ضياع الملكية الفردية للمواطنين.

- كما أدي أخذ مصر بسياسات الخصخصة إلي تحجيم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي في ظل أوضاع لا يستطيع فيها القطاع الخاص تعويض دور الدولة، وترتب علي ذلك الكساد الاقتصادي والانكماش، وتزايد معدلات البطالة بين الشباب، ونقص الإيرادات العامة مما أضعف قدرتها علي الإنفاق علي الخدمات الصحية والتعليمية ومختلف أوجه الرعاية، وتراجع دور الدولة في استيعاب وتشغيل الخريجين، فضلاً عن تطبيق نظام المعاش المبكر الذي أضاف رصيداً آخر إلي البطالة.

- وتحولت الأزمة المالية العالمية التي انتشرت في معظم أنحاء دول العالم إلي أزمة اقتصادية بانخفاض نسب النمو وارتفاع نسب البطالة، كما أدت إلي ازدياد الهجرة العائد للمصريين من الخارج، ولذا فقد تزايدت معدلات البطالة في مصر مع الهجرة العائدة، مما قد يؤثر سلباً علي نسب التحويلات المالية والاستثمارات الخارجية والصادرات، مما يؤدي إلي بطء النمو

الاقتصادي، ويرفع بالتالي معدلات البطالة في مصر، في الوقت الذي لا تعتمد فيه خطط وبرامج ومؤسسات الدولة لاستيعاب العائدين في أسواق العمل، مما يدفع الشباب إلي الإقدام علي الهجرة بصورة عامة، والهجرة غير الشرعية بصورة خاصة.

- وأدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلي التأثير في المفهوم الأمريكي للأمن القومي، ومثلث نقله نوعية ضخمة في تطور الظاهرة الإرهابية علي مستوي العالم كله، وعلي الرغم من كونها دولة مؤيدة للهجر إليها، إلا إنها قد شكلت قوات مناهضة للهجرة إلي البلاد، وقد سنت تشريعاً جديداً للهجرة، وانتهكت في سبيل أمنها حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، وزادت من قواتها المسلحة لمواجهة المهاجرين تحت شعار الإرهاب، مما أدي بدوره إلي دفع الشباب إلي الهجرة غير الشرعية.

- كما أن الفاقد التربوي لا يُعني الأفراد الذين التحقوا بالتعليم ولم يكملوا مراحله فحسب، بل الأهم من ذلك هم هؤلاء الأفراد الذين لم يلتحقوا بالتعليم أصلاً، حيث لا يجدون فرص الدخول إلي المدرسة، نتج عن ذلك نسب متفاوتة بين الأميين وحملة المؤهلات العليا والمتوسطة، ولكن رغم تفاوت هذه النسب، إلا أن البطالة في مصر بصورة عامة ليست مرتبطة بالفاقد التربوي فحسب، إذ أن البطالة بين الأميين وحملة المؤهلات في مصر ذات علاقة مباشرة بالهجرة غير الشرعية، وثمة دلائل تشير إلي أن الأميين في دول المقصد أوفر حظاً في العمل كحرفيين من حملة المؤهلات سواء العليا أو المتوسطة.

ومُجمل القول أنه قد نبع اختيار الباحثة لموضوع دراستها الحالية من كون ظاهرة الهجرة غير الشرعية بصورة عامة كانت ومازالت تطرح كثيراً من التحديات الأمنية والسوسيو اقتصادية سواء علي دول المنشأ أو دول المقصد من جهة، وما تطرحه من تحديات إنسانية وحقوقية للمهاجرين غير الشرعيين من جهة آخري، وتعد في ذات الوقت مدخلاً تحليلياً سوسيولوجياً لظاهرة الهجرة غير الشرعية كمحاولة من الباحثة في إنجاز مردود علمي ويكون خلفية لدراسات مستقبلية، ومردود اجتماعي يحد من انتشار هذه الظاهرة في مصر، والوصول بخلاصتها إلي توعية الشباب المهاجرين وأسرهم من خلال رؤية استشرافية تحمل الدعوة إلي العناية والرعاية الجادة لهذه الشرعية بمستوياتها التعليمية المختلفة، واقتراح الحلول لمواجهة العوامل المهيمنة والدافعة لقيام الشباب بالهجرة غير الشرعية التي قد يكون النجاح فيها نسبي.

وهدفت الدارسة الحالية إلي محاولة استقصاء وتحليل التراث السوسيولوجي لظاهرة الهجرة بوجه عام، والهجرة غير الشرعية بوجه خاص، في إطار محدداتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتداعياتها بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، وتدعيم ذلك من خلال رصد استجابات لنماذج واقعية من المهاجرين غير الشرعيين في بعض القري المصرية، ونماذج من بعض سماسرة الهجرة غير الشرعية، ورؤي بعض المهتمين من المثقفين من شرائح مختلفة من المجتمع المصري حول هذه الظاهرة، للوصول إلي رؤية استشرافية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مصر.

ووفقاً لأهداف الدراسة تتمثل الفروض الأساسية للدراسة في محاولة الإجابة علي التساؤل الرئيسي التالي:

إلي أي مدي تُعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب نتاجاً لاستمرار العلاقات غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية في ظل مرحلة تكريس العولمة "النظام العالمي الجديد"؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي السابق، عدة فروض فرعية علي النحو التالي:

الفرض الأول:

" توجد علاقة بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب والنسق السياسي السائد في المجتمع المصري"

وينبثق من هذا الفرض عدة تساؤلات فرعية علي النحو التالي:

- ما العلاقة بين إدراك الشباب بغياب الديمقراطية وضعف المشاركة السياسية، ونوعية العلاقات السياسية المصرية– العربية السائدة، وتداعيات الحادي عشر من سبتمبر وبين تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

الفرض الثاني:

" توجد علاقة بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب والنسق الاقتصادي السائد في المجتمع المصري"

وينبثق من هذا الفرض عدة تساؤلات فرعية علي النحو التالي:

- ما العلاقة بين تطبيق سياسات التكيف الهيكلي، وظاهرة الهجرة الريفية– الحضرية، وتآكل الطبقة الوسطي، و ارتفاع معدلات البطالة وبين تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

الفرض الثالث:

" توجد علاقة بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب والنسق الاجتماعي السائد في المجتمع المصري"

وينبثق من هذا الفرض عدة تساؤلات فرعية علي النحو التالي:

- ما العلاقة بين ارتفاع معدلات الزيادة السكانية، و التغيرات التي لحقت ببنية الأسرة المصرية، و تحول النسق القيمي للشباب وبين تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

الفرض الرابع:

" توجد علاقة بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب والنسق الثقافي السائد في المجتمع المصري"

وينبثق من هذا الفرض عدة تساؤلات فرعية علي النحو التالي:

- إلي أي مدي يمثل شعور الشباب بالاغتراب الداخلي، دافعاً من دوافع الهجرة غير الشرعية؟
- إلي أي مدي يمثل بريق الحرية في أوروبا، والتأثر بالمؤثرات الخارجية دافعاً من دوافع الهجرة غير الشرعية؟
- إلي أي مدي تلعب الدوافع الفردية "الرغبة في الوجاهة الاجتماعية، والطموح الزائد، المحاكاة للنماذج الناجحة" دوراً ما في تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

الفرض الخامس:

" ترتبط ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب بوجود تداعيات في كل من بلد المنشأ والمقصد"

وينبثق من هذا الفرض عدة تساؤلات فرعية علي النحو التالي:

- ما العلاقة بين تراخي شعور الشباب بالانتماء في بلدان المنشأ وبين تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
- إلي أي مدي تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية هاجساً أمنياً في كل من بلدان المنشأ والمقصد " كجريمة منظمة عبر وطنية"؟
- إلي أي مدي تتزايد معدلات الهجرة غير الشرعية أو تتناقص خلال فترتي الأزدهار الاقتصادي، والكساد الاقتصادي؟
- إلي أي مدي تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية حلاً للخلل الديموجرافي في بلدان المقصد؟
- لماذا يسعي بعض أصحاب العمل في أوروبا للبحث عن عمالة مهاجرة غير شرعية، رغم وجود عدد كبير من المواطنين المتعلمين العاطلين؟
- لماذا يلجأ بعض المهاجرين غير الشرعيين ومنهم متعلمون إلي خيار الهجرة غير الشرعية، رغم كل ما تحفل به من مخاطر أثناء الانتقال تصل إلي حد التضحية بالحياة، ومن مخاطر بعد الوصول إلي بلد المقصد، بالاضطرار إلي قبول العمل المتاح والأجر المتدني والتهديد المتواصل من سلطات الأمن وغيرها؟
- إلي أي مدي استطاع المهاجر غير الشرعي أن يغير من أوضاعه التي كانت تشعره بعدم الرضا في بلد المنشأ (المادية، المهنية، الاجتماعية، النفسية، الثقافية)؟
- ما التخطيط المستقبلي للمهاجر غير الشرعي؟ وهل حقق حُلم حياته؟

وتشتمل الدراسة الحالية علي ثمانية فصول، ومقدمة، وخاتمة وذلك علي النحو الأتي:

الفصل الأول: قد خصص للمحددات النظرية والمنهجية للدراسة:

وتضمن المحددات النظرية والمنهجية للدراسة في ضوء أهميتها والأهداف التي تسعي إلي تحقيقها من خلال صياغة الفروض الأساسية للدراسة وتساؤلاتها الفرعية المنبثقة منها، وكذلك تناول الإطار النظري من خلال الإسهامات النظرية في علم الاجتماع الممثلة في نظرية الاتجاهات البنائية الوظيفية، والاتجاهات النقدية، ونظرية النظام العالمي.

وتنطلق الباحثة من خلال رؤية نظرية تري فيها أن ثمة نظاماً رأسمالياً عالمياً قد أدي إلي استمرار تيارات هجرة العمل العربية بشكل ملحوظ، وتزايد أعداد المهاجرين بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث.

كما تناولت الباحثة في هذا الفصل المحددات المنهجية للدراسة من حيث: المنهج، وطرق وأدوات جمع البيانات، ومجالات الدراسة، وينتهي الفصل بعرض موجز عن بعض الصعوبات التي قد واجهت الباحثة خلال إجراء الدراسة الميدانية.

الفصل الثاني: قد خصص للتحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب:

أشتمل علي التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب في ظل تأثيرات العولمة، وهجرة الكفاءات، والتحديات الراهنة والمستقبلية التي يمكن أن تواجه الهجرة المصرية، والمحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية.

الفصل الثالث: فقد خصص لتداعيات الهجرة غير الشرعية للشباب بين بلد المنشأ والمقصد:

فقد تم تناول تداعيات الهجرة غير الشرعية للشباب في بلد المنشأ من حيث: الانتماء، والتحويلات التنموية، والثقافة الاستهلاكية، وتداعياتها في بلد المقصد فيما يتعلق ببواعث القلق من جراء الهجرة "كجريمة منظمة عبر وطنية"، وتأثير ذلك علي تغيير التركيب الديموجرافي الأوروبي، والاندماج.

الفصل الرابع: يهتم بعرض وتحليل نقدي لبعض الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية:

حيث تم تناول بعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية المرتبطة – قدر الإمكان– بموضوع دراستها الحالية فيما يتعلق بظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب وتحليلها من وجهة نظر نقدية من حيث أوجه الاتفاق أو الاختلاف بين نتائجها، ومدي استفادة الباحثة منها فيما يتعلق بالهدف والمنهج وطرق وأدوات البحث .....إلخ.

الفصل الخامس: وقد خصص لعرض الدراسة الميدانية لنماذج واقعية من المهاجرين غير الشرعيين:

وتضمن عرضاً موجزاً للمجال الجغرافي للدراسة الحالية ممثلاً في محافظة القليوبية (مدينة طوخ)، حيث تم تطبيق طرق وأدوات الدراسة الميدانية (دليل دراسة الحالة، الملاحظة

البسيطة، والمقابلة المقننة) علي عينة قوامها خمسين حالة من بين حالات المهاجرين غير الشرعيين في قري: كفر الجمال، خلوة عبد النبي، الكلايلة، أجهور الكبري، عزبة كفر الفقهاء التابعين إدارياً لمركز طوخ، كما تم توصيف وتحديد خصائص العينة في ضوء بياناتهم الأساسية.

الفصل السادس: وتخصص لعرض نتائج الدراسة الميدانية:

قامت الباحثة في هذا الفصل باستقصاء دوافع سفر الشباب من الدول الأم – مصر – في ضوء ما كشفت عنه نتائج الدراسة الميدانية، وديناميكيات الهجرة غير الشرعية للشباب، وتحديد جوانب الجذب في دول المقصد (تجربة الهجرة الخارجية غير الشرعية للشباب)، وتفسيرها من خلال النظريات التي تنطلق منها الباحثة في دراستها الحالية.

الفصل السابع: وخصص لعرض النتائج المترتبة علي ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب:

وفيه تناولت الباحثة النتائج المترتبة علي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في بلد المنشأ والمقصد في ضوء ما كشفت عنه نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الثامن: قد خصص لنماذج واقعية لبعض سماسرة الهجرة غير الشرعية:

تضمن هذا الفصل عرض نماذج واقعية من بعض سماسرة الهجرة غير الشرعية من النطاق الجغرافي المتمثل في قري: كفر الجمال، وأجهور الصغري، وسندبيس التابعين إدارياً لمركزي طوخ والقناطر الخيرية، ثانياً: استطلاع رأي بعض المهتمين من المثقفين من شرائح مختلفة من المجتمع المصري حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية للشباب من خلال استخدام طريقة الاستكتاب علي عينة قوامها عشرين فرداً، وانتهت الباحثة في تناولها إلي نتائج الدراسة والخاتمة واستشراف المستقبل بعد أحداث ثورة شباب الخامس والعشرين من يناير 2011 في مصر.